

اولى نحو تهدئتها والسيطرة عليها . وبحلول اواسط ١٩٧٢ كان قد تم سحق الفدائيين . ولم تنكر اسرائيل قط ان معركتها ضد المقاومة الفلسطينية انطوت على اجراءات شديدة تاسية . فقد هدمت البيوت ( ١٦٢١٢ منزلا بين تموز - يوليو ١٩٦٧ وأب - أغسطس ١٩٧١ وفقا لسجل مستقل ) وابتعدت « عملاء تخريب معروفين » ( ١١٣٠ شخصا الى الاردن منذ ١٩٦٧ وفقا لسجلات البوليس الاردني ) . ولكنها تشير الى ان العرب يتمتعون بانتخابات بلدية حرة وبمستويات عيش افضل من مستويات عيش العرب في مصر وسوريا ولبنان ، والى انها تستخدم الاجراءات التأديبية بتحفظ .

بناء على هذه الخلفية واجهت اسرائيل اصعب مشكلة لاية دولة محتلة ، وهي معاملتها للمقاومين والمخربين . ففي ١٩٧٦ ادعت انها حطمت ٩١ شبكة للتخريب واعتقلت ٨٠٧ اشخاص لهم صلة بها .

وحتى قبل انتصارها عام ١٩٦٧ كانت اسرائيل قد اعدت بنية ادارية للاراضي التي ستحتلها - ونظام محاكم عسكرية . لكن حملات الاعتقال في اواخر ١٩٦٧ واولائل ١٩٦٨ غمرت ذلك النظام . وكان البريطانيون لدى مواجهتهم مشكلات مماثلة ايام الانتداب قد لجأوا الى اقامة معسكرات اعتقال سواحد قرب تل ابيب ، واخر في الصحراء قرب غزة . ( وما يزال العرب واليهود على السواء يسمونها « معسكرات الاعتقال » . وكانت الاوضاع فيها رهيبة على ما يبدو ) .

ان فكرة قيام اسرائيل بالذات ، من بين جميع الشعوب ، بانعاش « معسكرات الاعتقال » كانت قد رفضت في مناقشات عاطفية في البرلمان الاسرائيلي . ولم يكن ثمة بديل لجعل سجون اسرائيل والاراضي المحتلة تكتظ بالموقوفين . وفي الاشهر التي تلت حسرب ١٩٦٧ تجاوز عدد الموقوفين بلا محاكمة الالفين . وبحلول اوائل ١٩٧٠ كان ما يزال عدد الموقوفين بلا محاكمة ١٩٢٣ شخصا .

الا ان المحاكم العسكرية ادركت الموقوفين بصورة بطيئة . وتدرجيا ادانت المحاكم العسكرية تقريبا جميع العرب الذين اعتقلوا في موجات اعتقال جديدة - ومعظم الذين ظلوا موقوفين من الايام الاولى - بتهم « جرائم امنية » تتراوح بين العضوية في منظمة غير شرعية وتوزيع المناشير او كتابة الشعارات في الاماكن العامة ، وحياسة اسلحة او ارتكاب التخريب او جرائم القتل .

وبعد عشرة اعوام من الاعتقال ، لا يوجد لدى اسرائيل ( حسب اخر رقم نشر ) غير ٢٧ موقوفا بلامحاكمة . لكن نحو ٦٠ بالمئة من جميع السجناء في سجون اسرائيل - او المناطق المحتلة هم عرب ادانتهم المحاكم العسكرية بجرائم امنية - حوالي ٢٢٠٠ من اصل ٥٨٠٠ .

وهكذا تستطيع اسرائيل ان تظهر للعالم انه ليس لديها سجناء سياسيون - بل ارهابيون مدانون فقط . وكما تساءل سفير اسرائيل في الامم المتحدة ، جاكوب دورون ، في خطاب القاد في تشرين الثاني الماضي : « اي عيب هناك في اجراء محاكمات وادانة الذين وجدوا مذنبين بعدما اخذت العملية القانونية مجراها ؟ » . والجواب على هذا السؤال هو : العيب هو عندما يتم الحصول على تلك الادانات بوسيلة التعذيب السري .

المحاكم العسكرية هي نقطة ارتكاز الادعاء بحكم المناطق المحتلة وفقا للقانون . لقد